بسم الله الرحمن الرحيـم

# أسس تنوع القراءات القرآنيـــة

## من كتاب: النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري رحمه الله


إعداد

عـــمـــرو أيمـــن المغـــاري



1441 هـ- 2019 م

# الفهرس


**1.1 نـزول القـرآن الكريـــم ..... 3**

1.1.1 آليــة النزول ..... 3

**1.2 انتشار القرآن الكريـم في الأمصار ..... 3**

**1.3 شروط صحــة القراءة ..... 4**

1.3.1 موافقـــة العربية ولو بوجــه من الوجــوه ..... 5

1.3.2 موافقــة رسـم المصحف ولو احتمـــالاً ..... 5

1.3.3 صحة السند ..... 5

**1.4 القراءة المقبولة والقراءة الغير مقبـولة ..... 5**

**1.5 نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ..... 6**

1.5.1 سبب ورود الحديث ..... 6

1.5.2 المقصود بالسبعة ..... 7

1.5.3 وجه كونها سبعة ..... 7

1.5.4 توجهات اختلاف السبعة ..... 8

1.5.5 على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة ..... 8

**1.6 تدوين القراءات ..... 9**

1.6.1 بداية التدوين ..... 9

1.6.2 أسماء القراء العشرة ورواتهم ..... 10

1.6.3 علو الإسناد ..... 10

**1.7 سلاســل الأسانيـد ..... 11**

1.7.1 القـاعدة العـامة ..... 11

1.7.2 إسنــاد الإمام عاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ..... 12

## 1.1 نــزول القــرآن الكريـــم

أنعم الله تعالى على المسلمين برسالة الإسلام التي أخرجتهم من الجهل والظلم وظلمات الدنيا والآخرة إلى النور والهداية واتباع طريق الحق، وقد كان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو من اصطفاه الله عز وجل لحمل هذه الدعوة إلى العالمين وليكون خاتم الأنبياء والرسل فلا رسول بعده ولا ديانة بعد الإسلام، وقد اعتمد الرسول صلى الله عليه وسلم على القرآن الكريم الذي كان ينزل عليه لتوضيح أمور العقيدة والشريعة للناس وتنظيم أمور حياتهم.

نزل القرآن الكريـم على النبيّ صلى الله عليه وسلّم على مرحلتين: المرحلة الأولى هي نزول القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة إلى مواقع النجوم, وهذه المواقع في علم الغيب, وأما المرحلة الثانية: فهي نزول القرآن الكريم مفرّقاً على النبيّ صلى الله عليـه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام. وقد نـزل القرآن الكريم مفرقاً في 23 سنــة في مكة والمدينة وفي السنة الأخيرة عرض عليه جبريــل القرآن الكريم مرّتين. ونزول القرآن الكريـم مفرقـاً كان لعدة أسباب منها:

1) تثبيت فؤاد النبيّ صلى الله عليه وسلّم.
2) الدعوة إلى التدبر والتفكر في معاني الآيـات كما قال تعالى: "وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً ".
3) المواقف والأحداث التي كانت تحدث مع النبي صلى الله عليه وسلم بين فترة وأخرى.
4) إجابة على سؤال عُرض على النبي صلى الله عليه وسلم.

### 1.1.1 آليــة النزول

كان جبريــل عليه السلام يـنزل على النبي صلى الله عليه وسلم في غـار حـراء ويقـرأ الآيـات عليه والنبي صلى الله عليه وسلم يسـمع ثم يرجع النبي لكي يقرأها على جبريل عليه السلام وجبريــل يسمع, فإذا انتهى صلى الله عليه وسلم من القراءة أقرّه جبريل على ذلك ثم يعـود النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيتــه وكان عمر النبي صلى الله عليه وسلم في بداية نزول القرآن الكريم عليه 40 عــاماً.

ويأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم الصحـابة رضوان الله عليهم فيعلّمهم رسول الله الآيات التي نزلت عليه ثم يسمعها من الصحـابة وهكذا, ثم الصحـابة رضوان الله عليهم بدئوا بعد ذلك يعلمون أتباعهم وأتباعهم يعلّمون أتباعهم وهكذا, هذا في صعيد نقل القرآن الكريم بالمشـافهة, وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستدعي الكتبة من الصحـابة لكي يكتبوا القرآن الكريم فكان أول من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم في مكة هو الصحابيّ عبد الله بن أبي سعد وكما نعلم بأن بالمصاحف جردت جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

## 1.2 انتشار القرآن الكريـم في الأمصار

عندما جمع عثمان بن عفان القرآن الكريم في المصاحف وأمر بنشرها إلى الأمصار المجاورة للبلاد الحجـاز قرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فأما من كان في المدينة ابن المسيب, وعروة, وسالم, وعمر بن عبد العزيز, وسليمان وعطاء بن يسار, ومعاذ بن الحارث, وزيد بن أسلم وغيرهم. وأما من كان في بمكة: عبيد بن عمير, وعطاء, وطاووس, ومجاهد, وعكرمة, وابن أبي مليك. وبالكوفة علقمة, والأسود, ومسروق, وعمرو بن ميمون, وأبو عبد الرحمن السلمي, وزر ابن حبيش, وغيرهم. وبالبصرة: عامر بن عبد قيس, وأبو العالية, وأبو رجاء, ونصر بن عاصم, والحسن, وابن سيرين وغيرهم. وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة, أتم العناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم, أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم (فكان بالمدينة) أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبة بن نصاح ثم نافع بن أبي نعيم. (وكان بمكة) عبد الله بن كثير وحميد بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصن. (وكان بالكوفة) يحيى ابن وثاب وعاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش ثم حمزة ثم الكسائي. (وكان بالبصرة) عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ثم عاصم الجحدري ثم يعقوب الحضرمي. (وكان بالشام) عبد الله بن عامر وعطية بن قيس الكلابي وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري ثم شريح ابن يزيد الحضرمي.

### 1.3 شروط صحـة القراءة

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم من بعدهم, عرفت طبقاتهم, واختلفت صفاتهم, فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية, ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف, وكثر بينهم لذلك الاختلاف, وقلّ الضبط, واتسع الخرق, وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة, وصناديد الأئمة, فبالغوا في الاجتهاد, وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات, وعزوا الوجوه والروايات, وميّزوا بين المشهور والشاذ, والصحيح والفاذ, بأصول أصلوها, وأركان فصّلوها, وهي:

1. موافقـــة العربيـــة ولو بوجـــه من الوجـــوه.
2. موافقـــة رســـم المصحـــف.
3. صحـــة السنـــد.

فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولواحتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها, سواء كانت عن الأئمة السبعة أم من العشرة أم من غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أبو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف, وصرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني, ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي أبي طالب وكذلك الإمام أبو العباس ابن عمار.

### 1.3.1 موافقـــة العربية ولو بوجـه من الوجـــوه

ولو بوجه يعني وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليها أم مختلف فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم, وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية.

### 1.3.2 موافقـة رسـم المصحف ولو احتمـــالاً

وموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر "قالوا اتخذ الله ولدا" في البقرة بغير واو , وكذلك "وبالزبر وبالكتاب المنير" بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي وكقراءة ابن كثير "جنات تجري من تحتها الأنهار" في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة من فإن ذلك ثابت في المصحف المكي وكذلك "فإن الله هو الغني الحميد" في سورة الحديد بحذف "هو" وكذا "سارعوا" بحذف الواو إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيما فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وكلمةاحتمالاً لا يعني موافقة الرسم ولو تقديراً إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة وقد تكونتقديراً وهو الموافقةاحتمالاً فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو (السموات و الصلحات, والليل, والصلوة, والزكوة, والربوا) ونحو (لنظر كيف تعملون) وجيء في الموضعين حيث كتب بنون واحدة وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف؛ وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضهاتقديراً نحو (ملك يوم الدين) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب (ملك الناس) وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب (مالك الملك) فتكون الألف حذفت اختصاراً.

### 1.3.3 صحة السند

وصحة السنة يعني أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم, وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف به بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره, إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أو خالفه.

## 1.4 القراءة المقبولة والقراءة الغير مقبـولة

قال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه: فإن سأل سائل فقال فما الذي يقبل من القرآن في الصلاة وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب أن جميع ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام:

1) قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً ويكون موافقاً لخط المصحف فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جحده.

2) ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن به بخبر الواحد, والعلة الثانية أنه مخالف لما أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته فلا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده ولبئس ما صنع إذا جحده مثل: قراءة ابن عباس "وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً وأما الغلام فكان كافراً".

3) ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف وفي هذا القسم لا يقرأ بها بالصلاة مثل القراءة المنسوبة إلى الإمام أبو حنيفة رحمه الله لتي جمعها أبو الفضل الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره فإنه لا أصل لها مثل "إنما يخشى الله من عباده العلماء" برفع الهاء ونصب الهمزة, وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبريء منها, ومثال ما نقل ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز.

بقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن من مقسم البغدادي المقري النحوي وكان بعد الثلاثمائة قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل, وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وتيق في الأداء يعتمد عليه كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن عروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوا كما علمتموه ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا. أما إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يساغ قبوله ولا ينبغي لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة الصحيح بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء وفي إثبات البسملة وعدمها لبعض القراء.

## 1.5 نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه" متفق عليه وهذا لفظ البخاري عن عمر.

### 1.5.1 سبب ورود الحديث

أما عن سبب ورود حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف فهو للتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق حيث أتاه جبريل فقال له: (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف فقال صلى الله عليه وسلم: أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك, ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف, وكما ثبت صحيحاً (إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف, وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد) وذلك أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم والنبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها وعربيها وعجميها.

كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة, وألسنتهم شتى, ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار النبي صلى الله عليه وسلم. فأهل هذيل يقولون حتى بدل عتى, وأهل أسْد يقولون تِعملون, تِعلم, تِسود, وتميم يهمز والقرشي لا يهمز وهذا يقرأ عليهم وفيهم بالضم والآخر يقرأ عليهمو ومنهمو بالصلة والآخر يقرأ موسى وعيسى ودنيا بالإمالة, وهذا يقرأ خبيراً بالترقيق وهذا يقرأ الصلاة والطلاق بالتفخيم فلو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياداً طفلاًوكهلاً لاشتد عليه ذلك ولم يمكنه إلى بعد رياضة طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة, فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين.

### 1.5.2 المقصود بالسبعة

اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو (أف, وجبريل, وأرجه, وهيهات, وهيت). ولا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام, لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا, وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي.

وأكثر العلماء على أنها لغات ثم اختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيد: قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن, وقال غيره خمس لغات في أكناف هوازن سعد وثقيف وكنانة وهذيل وقريش, ولغتان على جميع ألسنة العرب. وقال أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي يعني على سبع لغات من لغات العرب أي أنها متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن. وهذه الأقوال مدخولة فإن عمر بن الخطاب وهشام ابن حكيم اختلفا بقراءة سورة الفرقان كما ثبت في الصحيح وكلاهما قرشيان من لغة واحدة وقبيلة واحدة.

وقال بعضهم المراد بها معاني الأحكام وقيل الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والمجمل والمبين والمفسر وقيل غير ذلك في هذا كالوعد والوعيد والمطلق والمقيد والتفسير والإعراب والتأويل,, ويقول ابن الجزري هذه الأقوال غير صحيحة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث عمر وهشام وأبي وابن مسعود وعمرو بن العاص وغيرهم لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفوا في قراءة حروفه.

### 1.5.3 وجه كونها سبعة

قال الأكثرون إن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة, أو أن اللغات الفصحى سبع. وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السعة والتيسير وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو في لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك, والعرب يطلقون السبع والسبعين والسبعمائة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر فقد قال تعالى (سبع سنابل) و (إن تستغفر لهم سبعين مرة). وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه فإن ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل استزده حتى بلغ إلى سبعة أحرف. فدل على حقيقة العدد وانحصاره.

ولا زال الإمام ابن الجزري يفكر ويمعن النظر في هذا الحديث نيف و 30 سنة حتى فتح الله عليه بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله. وذلك أنه قال: تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها وذلك:

1. إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو (البخل) بأربعة (ويحسب) بوجهين.
2. أو بتغير المعنى فقط نحو (فتلقى آدم من ربه كلمات).

3. وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو (تبلوا, تتلوا).
4. أو عكس ذلك نحو (تغير الصورة لا المعنى) (بصطة وبسطة).
5. أو بتغييرهما معاً نحو (فامضوا إلى ذكر الله).
6. وإما في التقديم والتأخير نحو (وجاءت سكرت الحق بالموت).
7. أو في الزيادة والنقصان نحو (وأوصى ووصى) و (وما عملته أيديهم وما عملت).

فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها. وأما نحو اختلاف الإظهار, الإدغام, والروم, والإشمام, والتفخيم والترقيق, والمد, والقصر, والإمالة, والفتح, والتحقيق, والتسهيل, والإبدال, والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع به اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في الأداء لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ولئن فرض فيكون من الأول.

وأما ما يقوله الإمام الكبير أبو الفضل الرازي فقال إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

1) اختلاف الأسماء من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيرها.
2) اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع والأمر والإسناد إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به.
3) وجوه الإعراب.
4) الزيادة والنقص.
5) التقديم والتأخير.
6) القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر.
7) اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وإظهار وإدغام ونحو ذلك.

### 1.5.4 توجهات اختلاف السبعة

يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضاد والتناقض كما سيأتي إيضاحه مع حقيقة اختلاف هذه السبعة. فمنها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره (وله أخ أو أخت من أم) فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأم وهذا أمر مجمع عليه ولذلك اختلف العلماء في المسألة المشركة وهي الزوج الخ. ومنها ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة (أو تحرير رقبة مؤمنة) في كفارة اليمين فكان فيها ترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله. ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة (يطهرن ويطهرن) بالتخفيف والتشديد ينبغي الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال.ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة (وأرجلكم) بالخفض والنصب فإن الخفض يقتضي فرض المسح والنصب يقتضي فرض الغسل فبينهما النبي صلى الله عليه وسلم فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره.ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة (فامضوا إلى ذكر الله) فإن قراءة (فاسعوا) يقتضي ظاهرها المشي السريع وليس كذلك فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه. ومنها ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة (وملكاً كبيراً) بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

### 1.5.5 على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة

فإن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعداد بل يرجع ذلك كله إلى معنيين:

1) ما اختلف لفظه واتفق معناه سواء كان الاختلاف اختلاف كل أو جزء نحو (أرشدنا واهدنا, والعهن والصوف, وخطوات وخطوات, وهزوا وهزؤا) كما مثل في هلم وتعال وأقبل.

2) ما اختلف لفظه ومعناه نحو (قال رب وقل رب, ويخدعون ويخادعون, ويكذبون ويكذبون).

وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق به كالمدات وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام والروم والإشمام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أداءه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب بقوله: والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه.

## 1.6 تدوين القراءات

### 1.6.1 بداية التدوين

لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة, فهي مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم وإلا تكون الأمة جميعها عصاة مخطئين, والقراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأولى من بحر فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصى, وطوائف لا تستقصى, والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلمجراً .

فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم تقريباً خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة 224 هـ, وكان بعده أحمد بن جبير الكوفي جمع كتاباً في قراءات خمسة من كل مصر واحد وتوفي سنة 258 هـ. وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة (توفي سنة 282 هـ), وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع كتاباًحافلاً سماه الجامع فيه نيف وعشرون قراءة (توفي سنة 310 هـ), وكان بعيده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني جمع كتاباً في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة وتوفي سنة 324 هـ, وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط, وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً وتوفي سنة 324 هـ, وقام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات أنواع التواليف كأبي بكر أحمد بن نصر الشذائي (توفي سنة 370 هـ). وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحّ لديهم.

كل ذلك, ولم يكن بالأندلس ولا بلاد الغرب شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القراءات بمصر ودخل بها وكان أبو عمر بن أحمد بن محمد بمصر ودخل بها وكان أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي مؤلف الروضة أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وتوفي 429 هـ. ثم تبعه أبو محمد مكي بن أبي طالب مؤلف التبصرة وغير ذلك وتوفي 437 هـ. ثم الحافظ أبو عمرو الداني مؤلف التيسير وجامع البيان وغير ذلك وتوفي سنة 444 هـ وهذا كتاب جامع البيان له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من 500 رواية وطريق.

ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر, وللناس في ذلك خلاف كما قدمناه.

أما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ أو كفّر وربما كانت أظهر وأشهر.

ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير وأكد وهم اللاحق السابق وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة.

### 1.6.2 أسماء القراء العشرة ورواتهم

وثق ابن الجزري ما وصل إليه من القراءات وما صح لديه من الروايات من الأئمة العشرة قراء الأمصار والمقتدى بهم في سالف الأعصار واقتصر عن كل إمام براويين وعن كل راو بطريقين مغربية ومشرقية, مصرية وعراقية, مع ما يتصل إليهم من الطرق ويتشعب عنهم من الفرق.

- فنافع من روايتي قالون وورش عنه.
- وابن كثير من من روايتي البزّي وقنبل عن أصحابهما عنه.
- وأبو عمرو من روايتي الدوري والسوسي عن اليزيدي عنه.
- وابن عامر من روايتي ابن هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.
- وعاصم من روايتي أبي بكر شعبة وحفص عنه.
- وحمزة من روايتي خلف وخلاد عن سليم عنه.
- والكسائي من روايتي أبي الحارث والدوري عنه.
- وأبو جعفر من روايتي عيسى بن وردان وسليمان بن جماز عنه.
- ويعقوب من روايتي رويس وروح عنه.
- وخلف من روايتي إسحاق الوراق وإدريس الحداد عنه.

### 1.6.3 علو الإسناد

يقول يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم, وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال بيت خال وإسناد عال, وقال أحمد بن حنبل الإسناد العالي سنة عمن سلف, وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه من المدينة إلى مصر لحديث واحد بلغه عن مسلمة بن مخلد, ولا يقال إنما رحل لشكه في رواية من رواة له عنه فأراد تحقيقه لأنه لو لم يصدق الراوي لم يرحل من أجل حديثه, ولهذا قال العلماء إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة, وطلب العلو فيه سنة مرغوبة فيها ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسنادلًمتصلاً غير هذه الأمة.

**والخلاصة:**

- كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من اختلاف القراءات فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمة رده ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علمًوعملاً لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: (لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط, ألا ترون أن شريعة

الإسلام فيه واحدة, حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد, ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهي عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله؛ ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله.

- اختلاف القراء يختلف عن اختلاف الفقهاء, فإن اختلاف القراء كل حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه ولا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد فكل مذهب بالنسبة للآخر صواب يحتمل الخطأ وكل قراءة بالنسبة للأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به, ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به, وملازمة له وميلاً إليه, لا غير ذلك.

- وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسب ما قرأ به, فآثره على غيره, وداوم عليه ولازمه حتى اشتهر وعرف به, وتصد فيه, وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

- يقول شيخ الإسلام أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمه الله من جملة جواب فتوى وردت عليه من بلاد العجم ذكرها العلامة أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز: يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً واستفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول فما لم يوجد به ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع القراءة به منع تحريم لا منع كراهة انتهى.

## 1.7 سلاسـل الأسانيـد

قام الإمام ابن الجزري بتفحص أسانيد كتب القراءات التي تقدّمته, فميز صحيحها من غيره, بشروط وضعها لنفسه سنبينها لاحقاً, وحصر اهتماماته في القراءات العشر, فاختار عن كل واحد من الأئمة العشرة روايتين, وعن كل رواية طريقين رئيستين, وعن كل منهما طريقين فرعيتين, هذا في الأغلب الأعم, فإن لم يتيسر له ذلك انتقى عن الراوي مباشرة أربع طرق, كما فعل ذلك في روايتي خلف وخلاد كلاهما عن حمزة ورواية رويس عن يعقوب, وقراءة خلف في اختياره, فاجتمع لديه عن القراء العشرة ثمانون طريقاً تحقيقاً.

- منهج الإمام ابن الجزري في انتقاء الطرق النشرية:

1. أن يكون الإسناد المنتقى بطريقة الأداء – يعني بتلاوة القرآن الكريم كله – ولا يكون برواية الحروف فقط.
2. أن يكون رجال الإسناد ثقاتاً أثباتاًعدولاً .
3. أن تصح معاصرة الراوي لشيخه وتلميذه.
4. التحقق من لقي كل راو لشيخه.

### 1.7.1 القاعدة العامة

القاعدة التي بنيت عليها السلاسل هي: كل اسم في إطار قرأ على من فوقه, وقرأ عليه من تحتهفمثلاً هذا المشجّر يدل على كلاً من العطار والشرمقاني وابن فارس الخياط قد قرؤوا على أبي الحسن الحمامي, وقرأ أبو طاهر ابن سوار عليهم الثلاثة.

| |
|---|
| أبو الحسنِ الحمَّاميُّ ، عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عمر ( ٣٢٨ ـ ٤١٧ هـ ) |

| | | |
|---|---|---|
| أبو عليٍّ العطَّار<br>الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ عبدِ الله<br>( ٤٤٧ هـ ) | أبو عليٍّ الشَّرْمَقانيُّ<br>الحسنُ بنُ أبي الفضل<br>( ت ٤٥١ هـ ) | أبو الحسنِ ابنُ فارسٍ الخيَّاطُ<br>عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ<br>( ت ٤٥٢ هـ ) |

| |
|---|
| أبو طاهرٍ ابنُ سِوار ، أحمدُ بنُ عليٍّ بنِ عُبيدِ الله ( ٤١٢ ـ ٤٩٦ هـ ) |

### 1.7.2 إسنـــاد الإمام عاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:

| |
|---|
| ربُّ العزَّةِ تبارَكَ وتعالى |
| جبريلُ عليه السلام |
| رسولُ اللهِ ﷺ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبدُ اللهِ<br>ابنُ مسعودٍ<br>الهُذَليُّ<br>( ت ٣٢ هـ ) | أُبَيُّ بنُ كعب<br>أبو المُنذرِ<br>الأنصاريُّ<br>( ت ٣٠ هـ ) | زيدُ بنُ ثابتٍ<br>الأنصاريُّ<br>( ١١ ق هـ ـ ٤٥ هـ ) | عثمانُ بنُ عفَّانَ<br>القُرَشيُّ<br>( ٤٧ ق هـ ـ ٣٥ هـ ) | عليُّ بنُ أبي طالبٍ<br>أبو الحسنِ<br>الهاشميُّ<br>( ١٨ ق هـ ـ ٤٠ هـ ) | عثمانُ بنُ عفَّانَ<br>القُرَشيُّ<br>( ٤٧ ق هـ ـ ٣٥ هـ ) | عبدُ اللهِ بنُ مسعود<br>أبو عبدِ الرحمنِ الهُذَليُّ<br>( ت ٣٢ هـ ) |

| | | |
|---|---|---|
| أبو عبدِ الرحمنِ السُّلميُّ<br>عبدُ اللهِ بنُ حَبيب<br>( قبل ١٠ ـ ٧٤ هـ ) | زِرُّ بنُ حُبيشِ بنِ حُباشة<br>أبو مريمَ الأسَديُّ الكوفيُّ<br>( ت ٨٢ هـ ) | سعدُ بنُ إياس<br>أبو عمرٍو الشَّيبانيُّ<br>( ٢٤ ق هـ ـ ٩٦ هـ ) |

| |
|---|
| عاصمٌ<br>ابنُ أبي النَّجود ، أبو بكرٍ الكوفيُّ ( ت ١٢٧ هـ ) |